إضافة لافتقارها إلى التنظيم، مجزأة، وتعمل السلطات الاسرائيلية باستمرار على تعميق هذه التجزئة بكافة الوسائل الممكنة، ويظهر هذا، مثلاً، في التفريق في الأجور بين العاملين من الضفة الغربية والعاملين من قطاع غزة كما يبين الجدول. هذا، عدا عن فارق الأجور بين العاملين من هاتين المنطقتين والعاملين العرب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨.

ونظراً لعدم وجود تمثيل نقابي للعمال العرب يتولى مسؤولية تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم، يظل هؤلاء العمال عرضة لتحكم رب العمل. فعلى سبيل المثال نذكر أنه عندما أضرب عشرون عاملاً في منطقة رام الله احتجاجاً على الأجور التي يدفعها رب العمل الاسرائيلي، فصلوا من العمل[٥٦]. كما فصلت شركة مركار اكلال الاسرائيلية عدداً كبيراً من العمال العرب دون تعويض لأنهم رفضوا العمل لساعات إضافية[٥٧]. وقد امتنع هؤلاء عن العمل لأن يوم العمل لهم يتجاوز ١٢ساعة يومياً إذا ما حسب الوقت الذي يصرف في الطريق إلى العمل[٥٨]. وفي حالات كهذه، لا يستطيع العمال العرب الاحتجاج على المعاملة التعسفية أو حتى المطالبة بأية تعويضات في حال فصلهم عن العمل، حيث يتمكن رب العمل من التخلص من أية التزامات تجاه العمال العرب كالتي يفرضها الهستدروت نحو العمال اليهود. كما أن إمكانية الفصل، القائمة باستمرار، تضيف ضغطاً آخر على العمال العرب من أجل إثبات مدى التزامهم بالعمل؛ مما يضطرهم، في كثير من الأحيان، للموافقة على العمل لساعات إضافية، وعدم التغيب في أقسى الظروف. ويصل استغلال العمال إلى ذروته في الأقسام التي ترتفع فيها نسبة العمال العرب، حيث يستطيع رب العمل زيادة الانتاج بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يصعب تحقيقه مع العمال اليهود. فعلى سبيل المثال نذكر أنه في مصنع للنسيج، حيث يشكل العرب ٨٠٪ من مجموع العاملين في قسمي الغزل والنسيج ازدادت ساعات العمل له كما تضاعف الانتاج[٥٩]. وليس غريباً أن يفضل رب العمل تشغيل العامل العربي على العامل اليهودي وبخاصة في المهن التي لا تتطلب مهارة فنية لما يحققه هذا من فائض في القيمة. كما كان الحال في مصنع سيفي ديمونه حين تم فصل ٣٤٥عاملاً يهودياً من قسمي الغزل والنسيج، ولم يرضخ رب العمل للضغوط التي استخدمت من أجل استبدال العمال العرب بالعمال المفصولين. فالعمال العرب يعملون ضمن الظروف التي يفرضها رب العمل، وبأجور أقل دون تعويضات، ويمكن تسريحهم بسهولة دون إثارة مشاكل. أما العمال اليهود، «المدللين» من قبل الدولة، فإنهم يستعملون الاضراب وسيلة ضغط لتحقيق مطالبهم، بمباركة الهستدروت ودعمه، في كثير من الأحيان؛ وقد خسر الاقتصاد الاسرائيلي أكثر من ٥٣٥يوم عمل في ١١٨اضراباً كاملاً وقعت في اسرائيل، سنة ١٩٧٩. أي أن عدد الاضرابات، في هذه السنة، قد ازداد بارتفاع قدره ٣٩٪ عن السنة التي سبقت؛ حيث حصل ٨٥اضراباً كاملاً[٦٠]. عدا عن الاضرابات الجزئية، حيث شارك نحو ١٥٠ألف عامل في ٩٨اضراباً جزئياً، سنة ١٩٧٩، مقابل ٥٥اضراباً جزئياً شارك فيها ٣٤ألف عامل في السنة التي سبقت. ومن الجدير بالذكر، أن ٥٢٪ من الاضرابات الكاملة كانت في القطاع العام و٢٩٪ منها كانت في القطاع الخاص، و١١٪ منها كانت في القطاع الهستدروتي[٦١]. ومن الجدير بالذكر، أن أجور العمال اليهود، في القطاع العام، ترتفع